تجنب الخطأ الانتخابي في تونس:

لماذا يجب أن تركز السياسة الأمريكية على الإصلاح الحقيقي، وليس على الأصوات؟

سابينا هينيبرج، سارة يركس

حزيران/يونيو 2024

يُعتبر عام 2024 حافلاً بالنسبة لمراقبي الانتخابات*. وتُعَد تونس من بين العديد من البلدان التي تخطط لإجراء انتخابات هذا العام، إلّا أن هذه الانتخابات يشوبها عدم اليقين، وفي الواقع، قد يؤدي الاهتمام المفرط بها إلى إلحاق المزيد من الضرر بالتحول الديمقراطي المتعثر حالياً في البلاد. لذلك، ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز اهتمامها على ثلاثة أهداف مترابطة طويلة المدى لتونس وهي دعم النمو الاقتصادي والاستقرار، ومنع تآكل الحيّز المدني، ودرء النفوذ الروسي والصيني.

ومع تراجع اهتمام واضعي السياسات بتونس منذ أوائل عام 2023 في ظل جهود أمريكية غير

* يود المؤلفون أن يشكروا باتريك كلاوسون، وبين فيشمان، وديفيد شينكر، ودانا سترول على تعليقاتهم على مسودة سابقة لهذا البحث

ناجحة لتشجيع الرئيس قيس سعيّد على العودة إلى المسار الديمقراطي، لا ينبغي على واشنطن أن تدير ظهرها بالكامل للبلاد التي كانت سابقاً الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم العربي. فاستقرار تونس مهم للأمن القومي الأمريكي في ظل تزايد عدم الاستقرار في البيئة المحيطة. وبفضل المساعدة الأمريكية إلى حد كبير، نمت القوات المسلحة التونسية لتصبح مُصدّراً أمنياً، وهذا ما تبيّن مؤخراً خلال مناورات "الأسد الأفريقي" العسكرية السنوية متعددة الأطراف التي تقودها الولايات المتحدة. ولكن مع انتشار التطرف في منطقة الساحل، سيستفيد الجيشان الأمريكي والتونسي من التعاون المستمر.

وعلى الصعيد السياسي، ما زال هناك بصيص أمل على الرغم من الانتكاسات الكبيرة التي تعرضت لها الديمقراطية التونسية. فلا تزال الكثير من الجهات الفاعلة المحلية ملتزمة بإعادة إحياء التحول الديمقراطي في تونس، وسيكون من السابق لأوانه بالنسبة للولايات المتحدة، التي استثمرت أكثر من ملياري دولار في تونس منذ ثورة عام 2011، أن تتخلى عن شركائها التونسيين الطامحين إلى جعل بلادهم قوة استقرار في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، مع تدهور وضع حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة لمعارضي الرئيس والمهاجرين الذين يعبرون تونس، بإمكان الولايات المتحدة أن تدعم نشطاء حقوق الإنسان التونسيين الذين يعيشون وضعاً صعباً ويواجهون بيئة معادية بشكل متزايد.

أخيراً، لا تزال تونس هدفاً لجهود النفوذ الروسي والصيني نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الرئيسي كحلقة وصل بين أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط. وفي محاولة الولايات المتحدة التصدي للنفوذ الروسي والصيني على المستوى العالمي، فإن تجاهل تونس لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضعف.

تراجع تونس

برزت تونس كقصة نجاح للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الانتفاضة الشعبية عام 2011 التي أطاحت بحكم الرئيس المستبد زين العابدين بن علي. وفي العقد التالي، شهدت البلاد الكثير من الأحداث التي اعتُبرت مراحل بارزة على طريق التحول الديمقراطي، ومن بينها اعتماد دستور تقدمي أضفى الطابع المؤسسي على تقاسم السلطة والمساءلة وعدة جولات من الانتخابات الحرة والنزيهة على المستويين الوطني والمحلي. كما تضمن الدستور الجديد، الذي تم اعتماده في عام 2014، بنوداً تحمي الحريات المدنية، ومن بينها الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وهذه مكاسب تحققت بعد جهد كبير ولا تزال تحظى بتقدير كبير من قبل التونسيين.

Zine al-Abidine Ben Ali (left) served as president of Tunisia from 1987 until his ouster during the Arab Spring protests of 2011. Beji Caid Essebsi (middle), a member of the secular Nidaa Tounes party, was central in the country's transition to democracy, a trajectory that was reversed under the rule of the current president, Kais Saied. Both Ben Ali and Essebsi died in 2019, the former dictator in exile in Saudi Arabia.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، توقف التقدم في مجالات رئيسية متعددة. فقد انجرت الأحزاب السياسية إلى القتال الداخلي وباتت تُعتبر أحزاباً فاسدة وغير كفؤة على نطاق واسع. ونظراً لتصميم الدستور القائم على التوافق، وقَع النظام السياسي في الوقت نفسه ضحية عوائق مؤسسية متعددة، أبرزها إنشاء المحكمة الدستورية. وتعطل النمو الاقتصادي بينما استمرت النخب بتأجيل الإصلاح الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للسياسة على المهمة الأكثر صعوبة وإثارة للجدل المتمثلة في تفكيك عقود من الفساد الحكومي والسياسات الاقتصادية الفاشلة. فعندما اندلعت جائحة "كوفيد-19"، أدى المرض إلى القضاء على السياحة، التي كانت تعاني أساساً من جراء تزايد سابق في الحوادث الإرهابية، ووجه ضربة موجعة للشركات الصغيرة بينما تسبب بأزمة صحية كبيرة بلغت ذروتها في صيف عام 2021. وكان الجو مهيأً للرئيس قيس سعيّد، الذي تم انتخابه ديمقراطياً في عام 2019، لكي يبسط سيطرته المثيرة. وفي 25 تموز/يوليو 2021، قام بتعليق البرلمان ورفع الحصانة عن النواب بينما أقال رئيس الوزراء هشام المشيشي، الذي لم يحظى بشعبية. واستند بذلك إلى "المادة 80" من الدستور، التي تجيز إغلاق البرلمان مؤقتاً في مواجهة "خطر وشيك"، على الرغم من أن خبراء الدستور دحضوا صحة هذا التفسير.

واستولى سعيّد على السلطة ضمن سياق دولي أوسع نطاقاً اتسم ببروز الشعبوية والانحدار الديمقراطي. وعلى الرغم من الآمال الأولية التي ولّدتها انتفاضات "الربيع العربي" عام 2011 ومسار تونس الواعد، فقد أدرك الباحثون بالفعل أن الديمقراطية قد تشهد حركة مد وجزر. وقد ساهم الاستقطاب المتزايد لدى القوة العظمى الديمقراطية في العالم، أي الولايات المتحدة، إلى جانب عوامل مثل الأزمة المالية العالمية، التي دامت من عام 2007 حتى أوائل عام 2009 تقريباً، في تراجع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وأدى بروز الصين، حيث تمكن الحزب

الشيوعي الحاكم من تحقيق نتائج اقتصادية مع تضييق الخناق على الحريات، فضلاً عن عدوانية روسيا المتزايدة، إلى تفاقم هذه الاتجاهات.

وشرع الرئيس سعيّد في ترسيخ سلطته، مستفيداً من دعم الجمهور التونسي المستمر والاشمئزاز واسع النطاق من الطبقة السياسية، لا سيما "حزب النهضة" الإسلامي الذي لامه سعيّد على الكثير من مشاكل تونس. وبالإضافة إلى حل البرلمان رسمياً، هاجم سعيّد الكثير من مؤسسات الدولة الرئيسية، مثل اللجنة الانتخابية المستقلة ووسائل الإعلام. وفي أيلول/سبتمبر 2021، علّق الجزء الأكبر من دستور عام 2014 وأعلن أنه سيحكم بموجب مرسوم. وبعد عام واحد على وجه التحديد من التعليق الأولي للبرلمان، تبنى الناخبون دستوراً جديداً من خلال عملية استفتاء شابتها عيوب فادحة. وقد عزز الميثاق الجديد بشكل كبير صلاحيات الرئاسة وأضعف الضوابط المهمة مثل السلطتين التشريعية والقضائية. وعادت البيئة القمعية عموماً التي سادت في عهد بن علي، وتجلت في ممارسات مثل تزايد عنف الشرطة وسجن شخصيات معارضة.

ومن المتوقع إجراء الانتخابات الرئاسية في خريف عام 2024، أي بعد انتهاء ولاية الرئيس التي أمدها خمس سنوات ونص عليها دستور عام 2014 وحافظ عليها دستور عام 2022. وقد أشار بعض المراقبين إلى أهمية الانتخابات التونسية ضمن "أبرز عام انتخابي في التاريخ"، نظراً للخطوات الديمقراطية الواعدة التي اتخذتها البلاد بعد عام 2011 والتي أعقبها تراجعها المفاجئ. ولكن من غير المرجح أن تكون الانتخابات المقبلة في تونس حاسمة في هذا المسار، وقد يكون التركيز المفرط عليها مضللاً وربما ضاراً.

مخاطر الإفراط في التركيز على انتخابات تونس لعام 2024

في هذه المرحلة، لا يُعرف سوى القليل جداً عن انتخابات تونس لعام 2024. فقد أعلن المتحدث باسم "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس"، المعروفة بتسميتها الفرنسية المختصرة ISIE، أن الانتخابات الرئاسية ستجري على الأرجح في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر، لكنه لم يعلن بعد عن موعد محدد. وفي الوقت نفسه، لا يزال الإطار القانوني للانتخابات غير واضح. ويُعرف حتى الآن بأن الانتخابات ستجري على أساس قانون الانتخابات لعام 2014. لكن دستور عام 2022 يتضمن أحكاماً تغير شروط الترشح للرئاسة. ووفقاً لبعض التقارير، اقترح الرئيس سعيّد إجراء الانتخابات على أساس القواعد المختلفة التي تحددها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ولكن الكثير من المراقبين يعتقدون أن ذلك يخرج عن نطاق صلاحيات هيئة الانتخابات.

ويجدر بالذكر أن القانون الانتخابي المستخدم له آثار خطيرة على نزاهة التصويت. على سبيل المثال، يشترط دستور عام 2022 أن يكون المرشح "مولود لأب وأم، ومن أجداد لأب وأم، تونسيين دون انقطاع" وأن "يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية"، الأمر الذي من شأنه استبعاد كل من يواجه تهماً جنائية وكل معارض محتمل لسعيّد تقريباً. وخلال الانتخابات البرلمانية لعام

2022، التي أعادت تفعيل المجلس بعد غياب دام عاماً ونصف، وجه القانون الانتخابي الذي فرضه سعيّد عدة ضربات للأحزاب السياسية والشمولية العامة، والتي شملت إلغاء النظام القائم على الأحزاب. كما ألغى القانون حصص النساء والمرشحين دون سن الخامسة والثلاثين، علماً أن هاتين الفئتين قد ساعدتا تونس على إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين والسن. وقد قلص القانون بشكل كبير مجموعة المرشحين المؤهلين من خلال إلغاء التمويل العام للحملات وفرض متطلبات إضافية على المرشحين المحتملين، مثل تقديم خطة الحملة مسبقاً وجمع أربعمائة توقيع من الناخبين المسجلين. وفي نذير شؤم بالنسبة لقانون الانتخابات الرئاسية المحتمل، منع قانون الانتخابات التشريعية أيضاً أي شخص سبق أن اتهم بارتكاب جريمة أو مخالفة قانونية من الترشح.

ولا تستحق الانتخابات الرئاسية لعام 2024، في حال إجرائها، اهتماماً كبيراً من الولايات المتحدة لسبب آخر أيضاً، وهو أن العملية ستفتقر بالتأكيد إلى الشرعية. فـ "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات"، التي تم إنشاؤها في أعقاب انتفاضات عام 2011 كهيئة مستقلة تهدف إلى ضمان نزاهة الانتخابات الوطنية والمحلية التونسية، لم تعد مستقلة. وفي نيسان/أبريل 2022، أعاد سعيّد تنظيم الهيئة، واستبدل معظم أعضاءها بموالين له، واستخدمها لتوفير غطاء لسلوكه المناهض للديمقراطية. كما صرح سعيّد علناً أنه لن يسمح بوجود مراقبي انتخابات من الخارج، الذين لعبوا دوراً مهماً في توثيق المخالفات خلال الانتخابات الرئاسية التونسية في الأعوام 2011 و 2014 و 2019. ولم يتضح أيضاً الدور الذي قد يُسمح للمراقبين المحليين بتأديته، على الرغم من أن تصريحات منظمات المراقبة المحلية ستضطلع على الأرجح بأهمية أكبر من التصريحات الدولية بنظر الكثير من التونسيين.

كما قام سعيّد مؤخراً بتمديد حالة الطوارئ في البلاد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويسمح ذلك لسعيّد بالعمل في ظل ظروف استثنائية ويمكّن قوات الأمن من تكثيف وجودها في الشارع، وحظر التجمعات الكبيرة، وفرض حظر التجول، وممارسة الرقابة على وسائل الإعلام، و من شأن ذلك أن ينشئ بيئة قمعية في عام الانتخابات.

لكن الأهم من ذلك أنه قد تم توجيه تهم مبهمة أو ملفقة لجميع المنافسين المحتملين لسعيّد تقريباً، الأمر الذي قد يبطل على الأرجح ترشيحهم المحتمل في المستقبل. فعبير موسي، التي ترشحت ضد سعيّد في عام 2019 وخدمت في البرلمان قبل استيلاء الرئيس على السلطة، اعتُقلت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعد أيام فقط من إعلان نيتها الترشح للرئاسة. وفي إحدى الحالات الأكثر غرابة، أصدرت السلطات التونسية في أيلول/سبتمبر 2023 أوامر اعتقال بحق اثني عشرة شخصية معارضة بتهمة تشكيل تحالف إرهابي والتآمر ضد الدولة. وشمل هؤلاء شخصيات بارزة من معسكرات سياسية متنافسة، مثل يوسف الشاهد، رئيس الوزراء السابق العلماني الوسطي؛ ونادية عكاشة، المديرة الأولى لديوان سعيّد؛ ومعاذ الغنوشي، نجل الزعيم الإسلامي

راشد الغنوشي. أما ألفة الحامدي، وهي من الشخصيات المعارضة الوحيدة التي أعلنت عن نيتها تحدي سعيّد، فقد تجنبت حتى الآن غضب حملة الاعتقال السياسي التي يشنها سعيّد، لكن تم إدراج اسمها إلى جانب مؤيد سعيّد، نزار الشعري، الذي تحول إلى منافسه، في تقرير يتوقع أن يواجها قريباً تهم من قبل وحدة لمكافحة الجرائم المالية. أخيراً، يبدو أن سعيّد يجهز نفسه للترشح لإعادة انتخابه دون معارضة تقريباً.

ويتمثل سبب آخر للتشكيك في الانتخابات المقبلة باللامبالاة المتزايدة تجاه صناديق الاقتراع التي أبداها التونسيون. فقد شهد الاستفتاء على الدستور التونسي الجديد عام 2022، والذي يُعَد من أهم عمليات التصويت التي واجهها المواطنون منذ عام 2011، نسبة إقبال ضئيلة بلغت 30 في المائة. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية اللاحقة والتي بلغت 11.3 في المائة من أدنى المعدلات المسجلة على الإطلاق في أي انتخابات تشريعية على مستوى العالم. فلم يكلف أحد نفسه عناء الترشح لـ 7 مقاعد من أصل 161، مما ترك المناصب شاغرة. وشهدت انتخابات الجولة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2023 لاختيار مجلس تشريعي ثانوي جديد نسبة إقبال مماثلة بلغت 11.6 في المائة. وإذا استمر هذا النمط، ستكون ولاية من يُنتخب، بغض النظر عن هويته، ضعيفة للغاية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب انقلاب سعيّد الذاتي، فشلت الضغوط الأمريكية لإحراز تقدم ديمقراطي في تحقيق النتائج المرجوة. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يؤدي الاهتمام العلني الصريح بسلوك سعيّد المناهض للديمقراطية إلى تغذية خطابه الشعبوي الذي يزعم أن الغرب يسعى للسيطرة على تونس وإبعاده بصورة أكثر عن الولايات المتحدة. كما أدى الدعم الأمريكي القوي لإسرائيل في حرب غزة إلى دق إسفين بين الولايات المتحدة وتونس، مما أفضى إلى قيام عدة احتجاجات - بموافقة الحكومة - أمام السفارة الأمريكية، طالب فيها المتظاهرون بطرد السفير جوي هود. ولدى سعيّد سجل حافل بردود الفعل السيئة على الهجمات العلنية، وفي المناخ الحالي، قد يُقابل أي انتقاد للعملية الانتخابية باتهامات بازدواجية المعايير، وبالتالي يفشل في التأثير على سلوك سعيّد.

وعلى نطاق أوسع، ضغطت الولايات المتحدة تاريخياً لإجراء انتخابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن تلك الانتخابات لم تخدم المصالح الأمريكية في النهاية. ففي عهد إدارة جورج بوش الابن، أدى التركيز المفرط على الانتخابات إلى إجرائها خلافاً لتوصية الخبراء وإلى وصول اثنتين من المنظمات الإرهابية الأجنبية التي صنفتها الولايات المتحدة، "حماس" و"حزب الله"، إلى السلطة، وهذه ليست تحديداً النتيجة التي كانت "أجندة الحرية" التابعة للإدارة الأمريكية تسعى إليها. ومؤخراً، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على ليبيا لإجراء انتخابات وسط استمرار النزاع المدني في البلاد. وعلى الرغم من الظروف غير المؤاتية إطلاقاً، أدى التركيز الغربي

على الانتخابات باعتبارها الوسيلة الأساسية لإنهاء الصراع في ليبيا إلى تحويل الموارد عن حلول أخرى محلية أكثر واقعية، بما في ذلك اتفاقيات تقاسم السلطة على المدى الطويل.

أين ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز جهودها؟

بدلاً من تركيز الولايات المتحدة على الانتخابات، ينبغي عليها أن تركز جهودها في تونس على الأهداف الثلاثة المترابطة التي تم تحديدها سابقاً: دعم الاستقرار الاقتصادي والنمو، والحفاظ على الحيّز المتبقي للمجتمع المدني، ودرء نفوذ روسيا والصين. وحتى لو اتخذت السلطات التونسية خطوات من الآن إلى يوم الانتخابات لجعل الانتخابات الرئاسية أكثر ديمقراطية، على سبيل المثال من خلال اعتماد البرلمان لقانون انتخابي شامل، فإن المبالغة في التركيز حتى على الجوانب الإيجابية للعملية الانتخابية، مثل نسبة المشاركة الأعلى من المتوقع، قد تضفي الشرعية على سلوك سعيّد غير الديمقراطي بشكل عام، وقد تثبط في الوقت نفسه جهود المعارضة الحقيقية. وبدلاً من ذلك، يجب على البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية الامتناع عن تهنئة سعيّد بعد فوزه الحتمي، سواء علناً أو بعيداً عن الأضواء، وتجنب الإدلاء بتصريحات فضفاضة أو مبهمة أو عقيمة حول أهمية العملية الديمقراطية في أعقاب عملية انتخابية معيبة إن لم تكن مزورة. وفي سيناريو بديل، إذا وجد سعيّد طريقة لتأجيل التصويت إلى أجل غير مسمى، مثل تفعيل "المادة 96" من دستور عام 2022 أو الاستمرار في عرقلة مسألة الإطار القانوني من خلال عدم إصدار قانون انتخابي، يجب على السلطات الأمريكية التأكيد في الدوائر العلنية والخاصة على الطابع غير الديمقراطي وغير العادل لهذا الإجراء. وسيكون الموعد النهائي المهم الذي يجب ترقبه هو 13 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي يمثل مرور خمس سنوات على انتخاب سعيّد.

دعم الاستقرار الاقتصادي والنمو

في غضون ذلك، يقف الاقتصاد التونسي على حافة الأزمة. فقد تباطأ نمو نصيب الفرد من "الناتج المحلي الإجمالي" منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، ليتخلف عن بلدان أخرى مماثلة متوسطة الدخل. وفي السنوات الأخيرة، كانت البلاد تعيش بما يتجاوز إمكانياتها، مما أدى إلى تزايد مستويات الديون الخارجية والمحلية. وقد تؤدي مخاطر الاقتراض الداخلي غير المستدام إلى التعجيل بانهيار القطاع المصرفي، بينما يقيد التخفيض المستمر من قبل وكالات التصنيف الائتماني إمكانية الوصول إلى التمويل الخارجي. ومنذ عام 2011 على الأقل، أهملت السلطات، لأسباب سياسية في المقام الأول، معالجة القضايا الأساسية الكامنة وراء هذه الصعوبات، وهي: القطاع العام المتضخم وبيئة الأعمال والشؤون التنظيمية التي تعيق نمو القطاع الخاص وتثبط الاستثمار. وقد أدت الكثير من الصدمات الخارجية - ومن بينها آثار جائحة "كوفيد-19"، والغزو الروسي لأوكرانيا الذي قلص الإمدادات الغذائية العالمية - إلى تفاقم الأزمة.

وفي عام 2022، توصلت الحكومة التونسية إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع "صندوق النقد الدولي" بشأن حزمة قروض بقيمة 1.9 مليار دولار على مدى أربع سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن "الاتحاد العام التونسي للشغل"، المعروف بتسميته الفرنسية المختصرة UGTT، وافق أيضاً على زيادة معتدلة (وليست كبيرة) في أجور القطاع العام قبل الاتفاق، وبدأت الحكومة بتنفيذ تخفيف تدريجي لدعم الوقود، وهو أحد الإصلاحات الرئيسية التي يقوم عليها الاتفاق. ومع ذلك، لم يُستكمل الاتفاق قط بسبب معارضة الرئيس سعيّد، الذي يؤكد خطابه على وقف اعتماد تونس اقتصادياً على الغرب. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من الظروف الأكثر ملاءمة إلى حد ما، أصبح الاقتصاديون يشعرون بقلق عميق بشأن احتمال التخلف عن سداد أقساط الديون الخارجية المقررة، خشية أن يؤدي ذلك إلى اضطرابات اجتماعية عنيفة وتداعيات أخرى مثل التهافت على البنوك والتضخم المفرط.

لقد دفع انهيار مستويات المعيشة والفرص، لا سيما في صفوف الشباب، الكثير من التونسيين إلى الهجرة إلى أوروبا، سواء عبر القنوات المشروعة أو غير المشروعة. وأثارت أزمة كوفيد وتراجع الديمقراطية موجة جديدة من الهجرة من تونس إلى أوروبا، مما أدى إلى الضغط على القادة الأوروبيين ليساهموا في استقرار الاقتصاد التونسي. وبلغت هذه الجهود ذروتها في صيف عام 2023، عندما أعلن الاتحاد الأوروبي والحكومة التونسية عن مذكرة تفاهم تتضمن التعاون في خمس "ركائز"، بما فيها الهجرة والدعم الاقتصادي. وارتبط الجزء الأكبر من الحزمة ذات الصلة والتي بلغت قيمتها حوالي مليار يورو ارتباطاً غير مباشر بوضع اللمسات الأخيرة على صفقة "صندوق النقد الدولي" التي لم تحصل عليها تونس بعد. وفي أيلول/سبتمبر، صرف الاتحاد الأوروبي شريحة من المساعدات بقيمة ستين مليون يورو، لكن الحكومة التونسية أعادت الأموال في الشهر التالي، رافضةً إياها باعتبارها "صدقة". وعلى الرغم من أن تونس تلقت منذ ذلك الحين مساعدات اقتصادية أخرى، لا سيما من الجزائر والمملكة العربية السعودية، وكذلك من "البنك الأفريقي للتنمية" و"البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير"، بالإضافة إلى صرف نهائي من الاتحاد الأوروبي، إلا أن حزمة مساعدات "صندوق النقد الدولي" تظل احتمالاً بعيد المنال حتى تاريخ كتابة هذه السطور على الرغم من كونها أساسية لحماية الاقتصاد التونسي.

وأدى التحول الاستبدادي لسعيّد إلى تهديد آليات المساعدة المحتملة الأخرى في الولايات المتحدة. فقد خفضت الحكومة الأمريكية المساعدة الأمنية والاقتصادية الثنائية لتونس، مع تخفيض المساعدة المقدمة من "صندوق الدعم الاقتصادي" من 40 مليون دولار خُصصت في السنة المالية 2020/21 إلى 14.5 مليون دولار طُلبت في السنة المالية 2023/24، بينما تم تخفيض المساعدة في الشؤون الديمقراطية من 45 مليون دولار خُصصت في السنة المالية 2020/21 إلى 0 دولار طُلبت في السنة المالية 2022/23 والسنة المالية 2023/24. وارتفع إجمالي المساعدة الأمنية من 298 مليون دولار خُصصت في السنة المالية 2020/21 إلى 122 مليون

دولار طُلبت في السنة المالية 2023/24. وفي غضون ذلك، فإن الاتفاق بقيمة 500 مليون دولار الذي تم التوصل إليه مع "مؤسسة تحدي الألفية" (MCC) التي تديرها الولايات المتحدة، والذي كان من المقرر توقيعه قبل أيام فقط من انقلاب سعيّد الذاتي، لا يزال معلقاً بسبب الشكوك المحيطة بالتقدم المحتمل لتونس في الحكم العادل وتعزيز النمو الاقتصادي. وكان الهدف من الاتفاق تسهيل مشاريع المياه والتنمية الريفية.

وقد تسبب كل جانب من هذه الجوانب في قيام معضلة لواضعي السياسات في واشنطن، على الرغم من التوافق العام على أن تخفيض المساعدات كان إشارة إحباط مناسبة من الاتجاه الذي تسلكه تونس. ومنذ الانقلاب الذاتي في تموز/يوليو 2021، أثبت سعيّد عدم موثوقيته كشريك للولايات المتحدة واتخذ إجراءات متكررة تهدد استقرار تونس وآفاق النمو الاقتصادي. لكن وقف المساعدة الاقتصادية، ومن بينها تعليق اتفاق "مؤسسة تحدي الألفية"، يعاقب بشكل مباشر الشعب التونسي على تصرفات سعيّد.

وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، في منتصف عام 2024، لا يزال اتفاق "مؤسسة تحدي الألفية" وحزمة قروض "صندوق النقد الدولي" في صيغتهما الأصلية بعيدَي المنال على الأرجح. فـ "مؤسسة تحدي الألفية" تواصل تقييم تونس سنوياً، إلّا أنه سيكون من الصعب المضي قدماً باتفاق جديد دون إجراء تغييرات سياسية كبيرة. وفي حين يمكن لتونس عملياً الحصول على قرض من "صندوق النقد الدولي"، إلّا أن الأرقام التي استندت إليها حزمة عام 2022 ستحتاج إلى التحديث. لكن مع فقدان تونس مصداقيتها لدى "صندوق النقد الدولي"، وفقاً لبعض التقارير، بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها الإصلاحية السابقة، فإن سلطات الصندوق مستعدة لإعادة الانخراط في البلاد. وحتى في غياب اتفاق مع "صندوق النقد الدولي"، فإن بعض المسؤولين التونسيين يضغطون من أجل بعض الإصلاحات الضرورية، مثل خصخصة الشركات المملوكة للدولة واتخاذ خطوات لمعالجة فاتورة أجور القطاع العام الضخمة. ومع ذلك، تم تأجيل مشاورات "المادة الرابعة" التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2023، والتي تشكل أيضاً فرصة للتونسيين والأجانب لفهم وضع الاقتصاد التونسي بشكل أفضل، بسبب معارضة الرئيس سعيّد كما يُدّعى.

ولذلك، يجب على واضعي السياسات في واشنطن تحديد كيفية المساعدة في تجنيب تونس الانهيار الاقتصادي ودعم التدابير متوسطة وطويلة الأجل التي يمكن أن تُجنّب الوقوع في فخ الديون وتعيد النمو الاقتصادي. ومن ناحية أوروبا، فبالإضافة إلى عملها مع الشركاء الأوروبيين لتقديم التمويل الطارئ فيما يصبح ضرورياً، ستشعر بآثار الانهيار التونسي بشكل أكثر حدة بكثير من الولايات المتحدة. يجب على واشنطن استخدام نفوذها في "صندوق النقد الدولي" وفي مؤسسات أخرى لمساعدة تونس على التوصل إلى ترتيبات تمويلية. وقد يعني ذلك مناقشة شروط ميسرة بتحفظ وحذر واحتمال حث المصارف الأخرى متعددة الأطراف - مثل "البنك الأفريقي للتنمية"، الذي

لا يوصف بأنه مؤسسة غربية أو يُنظر إليه بحذر كما قد يُنظر إلى دولة خليجية ذات سيادة تسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي - على تقديم المزيد من القروض.

لقد بدأ واضعو السياسات أيضاً بالنظر في الآليات الأخرى المتاحة للمساعدة في تحقيق الاستقرار في تونس، وتحديداً "مؤسسة تمويل التنمية الأمريكية". وفي صيف عام 2023، اعتمدت "اللجنة الفرعية للاعتمادات" التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي "المعنية بالعمليات الحكومية والأجنبية والبرامج ذات الصلة" مشروع قانون "يوعز" إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة "النظر" في البرامج التي من شأنها دعم البنية التحتية في تونس. وخلافاً للمساعدة المباشرة من خلال كيانات مثل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، تستلزم الأموال التي تديرها "مؤسسة تمويل التنمية" شراكات مع كيانات تونسية خاصة، وبالتالي من المرجح أن تكون أكثر قبولاً لدى الرأي العام التونسي - فضلاً عن دعمها القطاع الخاص نظرياً. ولعل الأهم من وجهة نظر الولايات المتحدة هو أن هذه الأموال يمكن أن تمنع الصين من توفير مشاريع بنية تحتية مثل تطوير الموانئ الرئيسية. باختصار، لا تُعتبر واشنطن مقيدة بالكامل في مواجهة الأزمة التونسية. علاوة على ذلك، فإن إيجاد طرق لمنع زعزعة الاستقرار في أوروبا والمزيد من التعديات من قبل روسيا والصين أمر ضروري لحماية مصالح واشنطن، بما في ذلك تونس المستقرة والمزدهرة التي تكون بمثابة حاجز أمام عدم الاستقرار في ليبيا ومنطقة الساحل، وكذلك شريك مهم في عملية حفظ السلام في القارة الأفريقية. وبعبارة أكثر قتامة، فإن خسارة تونس في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر إلى توسيع دورها العالمي ويمكنها الاستفادة من قربها التقليدي من موسكو - التي أصبحت أكثر ترسيخاً في ليبيا - قد يعني تسليم المنطقة بأكملها إلى الخصوم. ويقيناً، أن هؤلاء الخصوم ربما يتطلعون إلى استغلال الفترة التي تفاقمت فيها المشاعر المعادية للغرب في تونس.

و بالقدر نفسه شكلت مسألة وقف المساعدات الأمنية أو استمرارها معضلة معقدة. فاستخدام سعيّد العلني للقوات المسلحة لتنفيذ انقلابه الأولي، إلى جانب تزايد انتهاكات الشرطة ومحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، دفع بعض واضعي السياسات الأمريكيين إلى الدعوة إلى وقف المساعدة الأمنية. واعتبر آخرون أن سحب هذا الدعم سيضر بالمصالح الأمريكية، بما في ذلك من خلال السماح بالتعرض لهجمات متطرفة بالإضافة إلى تعزيز النشاط العسكري الروسي والنفوذ الصيني. وبالتالي، فإن استمرار المساعدة الأمنية يبقي مجالاً مهماً لانخراط الولايات المتحدة مع تونس دعماً لإصلاح قطاع الأمن. لكن توسيع نطاق هذه المساعدة - وهو ما قرر واضعو السياسات حتى الآن القيام به - قد يشير إلى افتقار الولايات المتحدة إلى الجدية بشأن توقع التزام شركائها الأمنيين بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وتندرج إحدى الحالات المقنعة للغاية للإبقاء على المساعدة الأمنية لتونس ضمن الجهد الأوسع نطاقاً لحماية المنطقة من الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة. وعلى الرغم من أن خطر النشاط المتطرف على الأراضي التونسية قد انخفض بشكل كبير خلال العقد الماضي، ويُعزى

ذلك جزئياً إلى تعاون الولايات المتحدة مع قوات الأمن التونسية، بما في ذلك الجيش والشرطة والحرس الوطني، إلا أن التخفيضات الأخيرة في المساعدات الأمنية، ومن بينها المساعدات المخصصة لمكافحة الإرهاب، ستصبح ملموسة في السنوات القادمة مع انتهاء البرامج التي تموّلها الولايات المتحدة دون أن يتم استبدالها. وتُظهر البيانات أيضاً أن الأفراد يواصلون التخطيط لشن هجمات في شمال أفريقيا والانضمام إلى المنظمات المتطرفة، التي انتشرت بشكل مثير للقلق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسيطرت في بعض الحالات على الأراضي.

ولطالما كان التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وتونس قوياً عبر التاريخ، حيث فضّل الرئيس التونسي الأول، الحبيب بورقيبة، التعاون مع الغرب على تعاونه مع الدول العربية في محاولة للحفاظ على تفوق المدنيين على حساب القوات المسلحة. وقد شمل ذلك دعم مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والتعاون الأمني المشترك من خلال التدريبات المنتظمة، والمبيعات العسكرية الأجنبية - التي شملت طائرات الهجوم الخفيفة من طراز "ولفيرين"، ومعدات ودعم مروحيات "كيووا ووريور" (Kiowa Warrior)، ومروحيات "بلاك هوك"، وطائرات "سي-130" - واستضافة التدريبات المشتركة على الأراضي التونسية. ومع الزيادة الإجمالية في المساعدات الأمنية الدولية لتونس منذ عام 2011، برزت مخاوف من أن تلك المساعدات قد أدت إلى زيادة القوة القسرية لجهاز الدولة أو دعم جيش غير محترف بشكل متزايد. وعلى الرغم من التحالف الذي ما زال مستمراً على ما يبدو بين سعيّد ومؤسسات القطاع الأمني، إلا أنه ليس من المضمون أن يقف الجيش التونسي إلى جانب الرئيس إذا اضطر إلى الاختيار بينه وبين شركائه الغربيين، وخاصة الولايات المتحدة.

ونظراً لشراكة تونس الطويلة الأمد مع الجيش الأمريكي ومكانة البلاد كحليف رئيسي من خارج "الناتو"، فمن شأن سحب المساعدة الأمنية أن يقوّض عقوداً كثيرة من التعاون الأمني المثمر المقرر توسيعه ليشمل ما تبقى من المنطقة وجميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في مراجعة مساعداتها بدقة بما يتوافق مع القانون الأمريكي لضمان عدم دعمها للوحدات التي تنتهك حقوق الإنسان أو تُسهل إفلات الشرطة من العقاب. وينبغي أن يشمل ذلك "الإنذار المبكر" ومراقبة أي وحدات تبدو قادرة على ممارسة القمع في حال تزايد الاضطرابات الاجتماعية، بحيث يمكن تجميد الدعم بسرعة.

وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، ستحتاج تونس إلى نظام سياسي قادر على التوصل إلى حل وسط ومتجذر في الثقة العامة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. فشركاء تونس الدوليون تعلّموا درساً صعباً خلال العقد ما بعد عام 2011 وهو أن الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي يسيران جنباً إلى جنب. لذلك، ينبغي على الولايات المتحدة الاستمرار في الحد من ترويجها للديمقراطية علناً والتركيز بدلاً من ذلك على إعادة تونس إلى مسار النمو الاقتصادي والاستقرار، حتى لو تم اعتماد الإصلاحات ذات الصلة تدريجياً لتجنب الاضطرابات الاجتماعية.

ولن يتسنى إعادة بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية في النهاية إلا من خلال هذا التقدم الاقتصادي.

منع انحسار الحيّز المدني

منذ تموز/يوليو 2021، استهدفت الحكومة التونسية العشرات من السياسيين والصحفيين ورجال الأعمال والناشطين عبر الإنترنت، ووضعت الكثير منهم قيد الإقامة الجبرية وسجنت آخرين. وحصلت أبرز عملية اعتقال في نيسان/أبريل 2023 عندما تم توقيف راشد الغنوشي، رئيس البرلمان السابق وزعيم "حزب النهضة" الإسلامي، الذي كان في الحكومة منذ عام 2011. كما أغلقت السلطات مكاتب "حزب النهضة" في جميع أنحاء البلاد، مما أعاد إلى الأذهان حملات القمع في عهد بن علي.

ويشير اعتقال الغنوشي إلى قدرة سعيّد المستمرة على الاستجابة للمشاعر القوية المناهضة لـ"حزب النهضة" لدى مؤيديه الذين حمّلوا الحزب والغنوشي مسؤولية فردية عن الصراعات الاقتصادية والسياسية والأمنية في تونس. كما أظهر أن سعيّد لا يخشى الإدانة الخارجية، نظراً لأن الغنوشي - البالغ من العمر 82 عاماً ويعاني من حالة صحية سيئة - سبق أن تعرض لقمع شديد، على غرار زملائه من أعضاء "حزب النهضة".

وبالمثل، أدى المرسوم بـ "قانون رقم 54"، الذي تم اعتماده في أيلول/سبتمبر 2022 ظاهرياً لمعالجة الجرائم الإلكترونية، إلى تقييد حرية التعبير من خلال فرض "أحكام سجن صارمة" على المدانين بنشر المعلومات المضللة عبر الإنترنت والتنمر عبر الشبكة العنكبوتية، على الرغم من أن القانون لم ينجح في وصف هذه الجرائم بدقة. وقد أدان المدافعون عن حقوق الإنسان السلطات التونسية على خلفية استخدامها هذا القانون لاستهداف منتقدي سعيّد على وجه التحديد مع تجاهل المعلومات المضللة التي ينشرها أنصاره. كما لاحظوا أيضاً تزايد الرقابة الذاتية لدى الصحفيين والناشطين نتيجة لهذا القانون.

كذلك، حاول سعيّد تقييد الإطار القانوني المحيط بالمجتمع المدني. فقد أدى التشريع الحالي، "المرسوم بقانون رقم 88"، الذي تم اعتماده في عام 2011، إلى تحرير إدارة المجتمع المدني بشكل كبير. وعلى وجه التحديد، استبدل "نظام التراخيص" الخاص بالنظام القديم بـ"نظام الإعلان"، مما سمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية دون موافقة صريحة من الحكومة، ودون أن يتطلب ذلك سوى إخطار بسيط للسلطات بوجودها، بما يتماشى مع المعايير الدولية. كما سمح للمنظمات غير الحكومية بتلقي التمويل من مصادر أجنبية، وهو أمر بالغ الأهمية في بيئة تتّسم بندرة الأموال العامة المخصصة للمجتمع المدني. وفي عدة مناسبات منذ عام 2011، هددت الحكومات اللاحقة بمراجعة "المرسوم بقانون رقم 88"، ظاهرياً على أساس حماية البلاد من تمويل الإرهاب.

وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدّمت مجموعة من عشرة برلمانيين مشروع قانون جديد ينظم المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن المشروع لم ينص مجدداً بشكل مباشر على نظام الترخيص للمنظمات غير الحكومية المنشأة حديثاً، إلا أنه نص على "عملية تسجيل غير واضحة ومتعددة المستويات ومرهقة" كان لها هذا التأثير على وجه التحديد، وفقاً لأحد المحللين. على سبيل المثال، بموجب مشروع القانون، سيكون لدى إدارة المنظمات غير الحكومية التابعة لمكتب رئيس الوزراء "سلطة تقديرية واسعة... للاعتراض على إنشاء منظمة في غضون شهر واحد" من تقديم المنظمة إخطاراً بوجودها. ولم يحدد القانون المعايير التي يمكن للمكتب أن يبني عليها اعتراضه، ولم يوضح كيف يمكن للمنظمة غير الحكومية تقديم استئناف. ويمنح بند منفصل مكتب رئيس الوزراء سلطة "الحل التلقائي" لأي منظمات يشتبه بممارستها "الإرهاب". وإذا تم اعتماد هذا القانون، فمن المرجح أن تلجأ السلطات إليه نظراً لأن الرئيس استخدم اتهامات "الإرهاب" لقمع شخصيات المعارضة.

وتَركز مصدر قلق آخر على عمل المنظمات غير الحكومية الدولية. فمشروع القانون ينص على وجوب حصول المنظمات الدولية على تصريح من وزارة الخارجية، ويمنح الوزارة صلاحية إصدار "ترخيص مؤقت" لهذه المنظمات و"إلغاء أو تعليق التراخيص الممنوحة أصلاً وفقاً لتقديرها الخاص، في أي مرحلة" دون أن يكون لها الحق في الاستئناف. كما قد يؤدي تقييد المنظمات الدولية، التي يساعد الكثير منها الكيانات الوطنية على بناء قدراته، إلى إضعاف بيئة المجتمع المدني بشكل عام .

وأخيراً، هددت "المادة 18" من مشروع القانون حرية المنظمات غير الحكومية في تلقي التمويل الدولي - وهي أحد معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان - من خلال اشتراط حصول المنظمات على موافقة من مكتب رئيس الوزراء لتلقي هذا التمويل. وأشار المراقبون إلى أن هذه الإجراءات التي تؤدي إلى تعقيد تلقي التمويل الأجنبي - في بيئة تشهد أساساً شحاً في التمويل بسبب إرهاق المانحين وتدهور الظروف الاقتصادية العالمية - من شأنها أن تزيد من تثبيط المنظمات غير الحكومية عن العمل.

في 13 أيار/مايو 2024، أعلنت الحكومة التونسية عن وضع مشروع قانون جديد "لتنظيم وتحديث آليات تأسيس الجمعيات". ووفقاً لبعض التقارير، يشرف وزير المالية على القانون، الذي يتطلب من منظمة غير حكومية جديدة الحصول على تصريح خطي من مكتب رئيس الوزراء قبل تشكيلها.

ويتطلب مشروع القانون أيضاً موافقة الحكومة المسبقة على جميع منح المنظمات غير الحكومية من الخارج وأي سحوبات أو ودائع محلية، مما يمنح الحكومة سيطرة كبيرة على تمويل المنظمات غير الحكومية. وإذا تم إقرار القانون الجديد، سيكون أمام المنظمات غير الحكومية ستة أشهر للامتثال للتغييرات قبل أن تتمكن الحكومة من تجميد حساباتها "دون إمكانية اللجوء إلى القضاء".

وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، يبدو أن مشروع القانون يمضي قدماً في الحكومة التونسية، مما يؤكد أن تقييد المجتمع المدني يبقى أولوية بالنسبة لسعيّد ورفاقه. ويتوافق ذلك مع خطابهم الذي يشير إلى ضرورة تقييد حرية المجتمع المدني.

لدى الولايات المتحدة فرصة لرفع صوتها نيابة عن الشعب التونسي من خلال الرسائل المتسقة ضمن إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان للحد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ومن الواضح أنه لا يمكن إحراج سعيّد لكي يطلق سراح السجناء السياسيين أو يلغي "المرسوم 54"، إلا أن واشنطن لن تخسر حالياً من انتقاد هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان أكثر مما ستخسره في ظل شراكة ثنائية قوية بين الولايات المتحدة وتونس. كما أن المحادثات الهادفة مع أولئك الذين يعملون مباشرةً تحت إمرة سعيّد، ومن بينهم في وزارة الخارجية، والتي تؤكد العواقب المحتملة لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المواطنين التونسيين، قد تكون أكثر فعالية من التهديدات ضد سعيّد نفسه. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من إحجام بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن انتقاد سعيّد خوفاً من تعريض التعاون بشأن الهجرة للخطر، فلدى واشنطن فرصة لصياغة رسائل أكثر تنسيقاً مع شركائها الأوروبيين. فمحاولات أوروبا استرضاء سعيّد من أجل إدارة الهجرة لم تنجح بعد، وبالتالي فإن التركيز المنسق على مخاوف محددة في مجال حقوق الإنسان من الممكن أن يؤدي إلى تعزيز الفعالية والإشارة للتونسيين إلى جدية الغرب في تعزيز هذه القيم.

وكما هو الحال مع الحق في حرية التعبير، بإمكان الولايات المتحدة، بل يجب عليها، أن تحاول الحد من القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات في تونس من خلال التصدي للتعديلات على "المرسوم بقانون رقم 88". فتجربة التعبئة من قبل الحكومات الأجنبية وشركائها في المجتمع المدني التونسي لوقف مشروع القانون المتعلق بالمجتمع المدني في عام 2022 يُظهر كيف أن التزام الصمت لن يؤدي إلا إلى تعريض الحريات المدنية للتونسيين لتهديد أكبر. بالإضافة إلى ذلك، بإمكان الولايات المتحدة تقديم الدعم المعنوي والعملياتي لمناصري حقوق الإنسان خارج تونس، كما فعلت سابقاً بفعالية واضحة من خلال التعامل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجتمعات الشتات وتمويلها، والإدانة الصريحة لحظر السفر ومصادرة الأصول وغيرها من الهجمات على الجهات الفاعلة السياسية التي مقرها خارج تونس.

درء النفوذ الروسي والصيني

بإمكان خدمة مصالح الولايات المتحدة جيداً أيضاً من خلال التصدي لمحاولات روسيا والصين جذب تونس إليهما. وفي حين أن أياً من البلدين لا يُعتبر اليوم جهة فاعلة رئيسية في الدولة الواقعة في شمال أفريقيا، إلّا أن سعيّد حاول التقرب من كليهما، كما أن موقع تونس الاستراتيجي يجعلها شريكاً جذاباً لمنافسَي الولايات المتحدة. وقد انضمت تونس إلى "مبادرة الحزام والطريق" في عام 2018 ووقّعت العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الصين التي أنشأت "معهد

كونفوشيوس" في "جامعة قرطاج" في عام 2018 وساعدت في تشجيع التبادل السياحي والثقافي الثنائي المتزايد بثبات على مدى السنوات الماضية. وفي كانون الثاني/يناير 2024، زار وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، تونس، حيث احتفل بالذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وتونس. وتزامنت الزيارة أيضاً مع افتتاح "الأكاديمية الدبلوماسية الدولية" التي تمولها الصين في تونس.

ويُعد انخراط روسيا مع تونس أقل بكثير من انخراطها مع أي دولة أخرى في شمال أفريقيا، لكن سعيّد سعى بصورة نشطة إلى زيادة التعاون بين البلدين. فروسيا تزوّد تونس بالمعدات العسكرية منذ عام 2014، ويشكل السياح الروس جزءاً مهماً من اقتصاد السياحة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تونس بعد زيارة وزير الخارجية التونسي إلى موسكو في أيلول/سبتمبر.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت شعبية الولايات المتحدة بينما ارتفعت شعبية روسيا والصين لدى التونسيين. فوفقاً لاستطلاع "الباروميتر العربي" لعام 2022، ينظر 33.1 في المائة فقط من التونسيين إلى الولايات المتحدة بشكل "إيجابي للغاية" أو "إيجابي إلى حد ما" بالمقارنة مع 43.5 في المائة لروسيا و49.5 في المائة للصين (انظر الشكل 1). وعندما سئل التونسيون كيف ينظرون إلى "معظم المواطنين الأمريكيين"، "بغض النظر عن السياسات الخارجية لبلادهم"، أجاب 45.9 في المائة فقط بـ"نظرة جيدة جداً" أو "نظرة جيدة" بالمقارنة مع 53.5 في المائة للمواطنين الصينيين.

Figure 1. Tunisians' Views of China, Russia, and the United States

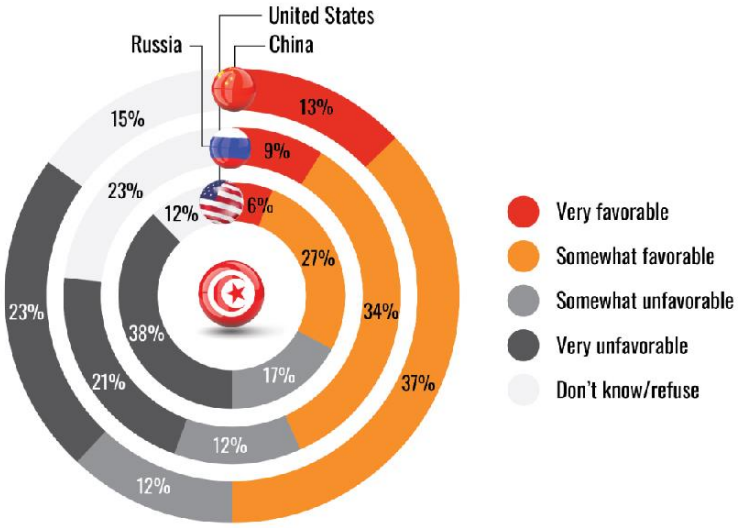

Source: Arab Barometer, Wave VII surveys, 2022, available at https://www.arabbarometer.org/countries/tunisia/.

بإمكان الولايات المتحدة أيضاً استخدام ميزتها النسبية لتعزيز علاقتها مع تونس خارج الحيز الديمقراطي. أولاً، بإمكان واشنطن زيادة تعاونها في مجال التكنولوجيا وتسخير القطاع الخاص الأمريكي لتطوير بدائل للنفوذ الصيني، حيث تتمتع شركة هواوي حالياً بحضور كبير في تونس. وفي شمال أفريقيا، استضافت الصين دورات تدريبية حول المراقبة والرقابة لمسؤولين إعلاميين في المغرب ومصر وليبيا. كما قامت الصين بتركيب أدوات مراقبة رقمية في شركات اتصالات في شمال أفريقيا. وبينما تستكشف تونس جهود الرقمنة، فقد تتاح للقطاع الخاص الأمريكي فرص الدخول في شراكة مع تونس للمساعدة في الحماية من الهجمات على الخصوصية والمساعدة في الأمن الرقمي، بما في ذلك في إطار الجهود الحالية لتطوير أدوات تحديد الهوية البيومترية والمتنقلة. وقد أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها بشأن احتمال نقص الشفافية في هذه المشاريع، مما قد يؤدي إلى "مراقبة جماعية، وسرقة الهوية، واستغلال البيانات، وغيرها من انتهاكات الحقوق والإساءات". فالشركات الأمريكية، حتى لو كانت تستخدم ممارسات بيانات مثيرة للجدل أيضاً، إلّا أنها تُعد خياراً أفضل بكثير من الحكومة الصينية لمساعدة تونس بأمان وشفافية في تطوير هذه التقنيات.

بإمكان الحكومة الأمريكية أيضاً العمل مع تونس على تعزيز قانون حماية البيانات القديم العهد الذي سُنّ في عام 2004. وتتعاون الولايات المتحدة أساساً مع وزارة تكنولوجيات الاتصال التونسية لتعزيز التعاون في مجال الجيل الخامس. ويمكن أن تشكل الشراكة بين "كلية الابتكار والتكنولوجيا" في "جامعة ميشيغان - فلينت" و"جامعة بريستيني للذكاء الاصطناعي" في تونس نموذجاً للمزيد من التعاون بين المؤسسات الأمريكية والتونسية.

وبينما يواصل سعيّد استخدام الخطاب العدائي ضد الغرب، فإن النهج الأمريكي المتمثل في ممارسة ضغط ثابت وهادئ بشأن مسائل محددة بدلاً من التشهير العلني قد يكون له بعض التأثير - وإن كان ضئيلاً - على الرئيس. ويشكل المجال التشريعي أحد المجالات التي تتوافق فيها تصرفات سعيّد مع المصالح الأمريكية. فحتى الآن، يبدو أن سعيّد قد منع تشريعَين رئيسيَين تعارضهما الولايات المتحدة بصراحة، وهما مراجعة أولية "للمرسوم بقانون رقم 88" والقانون المقترح الذي يحظر التطبيع مع إسرائيل، على الرغم من أن حكومته تمضي قدماً على ما يبدو في إجراء تغييرات على قانون المنظمات غير الحكومية، كما ورد سابقاً.

وسعيّد، الذي كان أحد أكثر قادة العالم العربي حماسة في مناهضة إسرائيل، انخرط في سلوك متناقض في أعقاب حرب غزة، حيث أدان في البداية بشدة الإجراءات الإسرائيلية ثم منع المواطن التونسي شوقي طبيب، الرئيس السابق "للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، من مغادرة البلاد لتمثيل الفلسطينيين في "محكمة العدل الدولية". كما منع سعيّد تونس من المشاركة رسمياً في الإجراءات القانونية ضد إسرائيل في لاهاي، ومنع صراحةً البرلمان التونسي من اعتماد قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، على الرغم من أنه كان يدافع في السابق عن هذا التشريع على وجه التحديد.

ويبرر الرئيس سعيّد ذلك بأن قانون مناهضة التطبيع "يعرّض أمن تونس الخارجي ومصالحها الخارجية للخطر"، وأن تونس، من خلال مشاركتها في أي إدانة رسمية لإسرائيل، تعترف بحق إسرائيل في الوجود. وفي حين أنه ليس من الواضح ما إذا كان تفكيره الفعلي يتأثر بالضغوط الأمريكية أو الأوروبية، إلّا أن سلوك سعيّد جعل تونس أكثر انسجاماً مع واشنطن مما قد يتصوره المرء. لذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في استخدام نفوذها بهدوء ولكن بحزم لتشجيع القرارات التونسية التي تتوافق عموماً مع المصالح الأمريكية، وتعكس الاعتدال في السياسة الخارجية، وتُسهل الخطوات لاستعادة الديمقراطية في الداخل.

التطلع إلى المستقبل

في حين أن التعامل مع تونس اليوم لا يزال يمثل تحدياً، إلّا أن الولايات المتحدة تملك فرصاً لدعم تونس لتحقيق النمو الاقتصادي الذي تشتد الحاجة إليه ومنع المزيد من عدم الاستقرار مع حماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأخرى أيضاً.

القيود المفروضة على الإجراءات الأمريكية

إن أكبر عائق أمام أجندة الولايات المتحدة هو سعيّد نفسه. فاستقلالية "البنك المركزي التونسي" معرضة حالياً للخطر نظراً لجهود الرئيس الرامية إلى حمل المؤسسة على شراء سندات بدون فوائد بقيمة 2.25 مليار دولار لمعالجة العجز في ميزانية الحكومة. وفيما يتخطى التداعيات الاقتصادية لمثل هذا الإجراء، تُظهر هذه الخطوة أن سعيّد لا يزال يرفض قبول الواقع المتمثل بحاجة تونس الماسة إلى الدعم الخارجي. ومن الصعب معرفة كيف يمكن إقناعه بخلاف ذلك، ما لم يشهد الوضع تغييراً جذرياً مثل تراجع قاعدة داعميه.

وتُمثل الجداول الزمنية عائقاً آخر. فحتى لو قررت السلطات التونسية فجأةً قبول قرض من "صندوق النقد الدولي" أو الانخراط في إجراءات لتفعيل الاتفاق مع "مؤسسة تحدي الألفية"، ستحتاج هذه الترتيبات التي تعود لسنوات إلى المراجعة. وعلى الرغم من أن السلطات يمكنها نظرياً إعادة التفاوض بشأنهما أو إعادة تصميمهما بسرعة نسبية، إلّا أن هذين المصدرين للمساعدات المالية الكبيرة مرتبطان بعمليات شديدة البيروقراطية لن تؤتي ثمارها على المدى القصير، وسيستوجب استكمالها على الأرجح أدوات مساعدة مثل المنح أو الخطط المؤقتة لشبكات الأمان الاجتماعي.

وفي الولايات المتحدة، يشكل الكونغرس العائق الرئيسي الذي يواجهه واضعو السياسات فيما يتعلق بتونس. فقد اقترح الكثير من المشرعين الأمريكيين المزيد من التخفيضات وخاصة مساعدات التمويل العسكري الأجنبي لتونس، بينما انتقدوا في الوقت نفسه الجهود الأمريكية لخفض أموال الدعم الاقتصادي التي من شأنها أن توفر المساعدات الاقتصادية ومساعدات

المجتمع المدني. وقد سعى البعض إلى حجب 25 في المائة من التمويل المخصص لتونس إلى أن تؤكد وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة التونسية "توقفت عن استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، وتحرز تقدماً واضحاً ومستمراً في إطلاق سراح السجناء السياسيين، وأنهت جميع حالات الطوارئ". وبالتالي، سيتعين على الإدارة الأمريكية إقناع الجهات التي تتحكم بالأموال بأن تونس تستحق الموارد الشحيحة.

احتمالات الانخراط الأمريكي

على الرغم من هذه القيود، لا يزال هناك عدة فرص للانخراط. فمن ناحية، إن البيئة القمعية في عهد سعيّد لا تشبه تماماً بعد تلك التي كانت سائدة في عهد بن علي. ففي حين ساهمت تصرفات الرئيس في خلق مناخ من الخوف بين الناشطين، إلّا أن التونسيين العاديين لا يخشون القمع العنيف ولا يعانون من فقدان الكرامة كما كان الحال في الماضي. وبدلاً من ذلك، سعى سعيّد إلى تضييق الخناق على الحريات في الغالب من خلال الأدوات القانونية أو الخطابية التي يلقى الكثير منها صدى لدى قاعدته. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع الشركاء الأوروبيين للمساعدة في منع الهجمات المستهدفة على هذه الحريات، لا تزال لدى الولايات المتحدة فرصة لكبح بعض الاتجاهات الاستبدادية. ويشمل ذلك إعداد "خطة معركة" بصورة غير علنية قبل حدوث السيناريوهات المحتملة، مثل إعلان سعيّد نفسه رئيساً مدى الحياة أو إطلاق العنان لأعمال عنف واسعة النطاق ضد المتظاهرين.

وسيكون الاستمرار في التعامل مع الجيش التونسي أساسياً لمثل هذه الخطة. فهذه المؤسسة الحكومية المحترمة لم تقع بعد تحت سيطرة سعيّد بالكامل ويمكن أن تكون بمثابة شريك مهم في تحقيق الاستقرار في البلاد في ظل الظروف القاسية. ينبغي على الولايات المتحدة وتونس الاستمرار في تطوير شراكتهما العسكرية المهنية من خلال التدريبات المشتركة والتدريب على مكافحة الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن المسؤولين التونسيين، بخلاف الرئيس، يدركون ضرورة الحصول على حزمة قروض من "صندوق النقد الدولي"، والتي من شأنها أيضاً أن تفسح المجال أمام مصادر تمويل أخرى. وعلى الرغم من أن القرض غير ممكن دون موافقة سعيّد، إلا أنه يجب على واضعي السياسات في الولايات المتحدة أن يظلوا مستعدين لتقديم قرض من "صندوق النقد الدولي" إذا اختار سعيّد قبوله أو تولى زعيم آخر السلطة في النهاية. علاوة على ذلك، من المحتمل أن يكون سعيّد أكثر انفتاحاً على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي لا تحظى بشعبية بعد إعادة انتخابه، لا سيما إذا ظل "الاتحاد العام التونسي للشغل" متعاوناً.

وبالمثل، يمثل دعم تونس من خلال "مؤسسة تحدي الألفية" آلية مرنة ينبغي على واضعي السياسات الاحتفاظ بها على الطاولة. ففي السيناريو غير المرجح الذي قد تقرر فيه الحكومة

التونسية إعادة الالتزام بالتحول الديمقراطي، يمكن لمجلس إدارة "المؤسسة" أن يبدأ بسرعة بإعادة التفاوض على الاتفاق الذي أُبرم في عام 2021. وعلى الرغم من أن هذا التطور يبدو غير مرجح في عهد سعيّد، إلّا أن مسؤولين تونسيين آخرين أشاروا إلى رغبتهم في إعادة تفعيل الاتفاق.

وعلى المدى القصير، قد تجد الولايات المتحدة فرصاً في التحول من الترويج العلني للديمقراطية إلى أشكال أخرى من المساعدة التنموية غير المثيرة للجدل. وقد بدأت واشنطن أساساً بتقديم مساعدات صغيرة النطاق بشكل فعال تركز على المناطق المهمشة، وينبغي أن تستمر في القيام بذلك. وفي المشهد الحالي، يمكن أن يمثل تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، وتشجيع السياحة، ودعم التطور التكنولوجي، منافذ ثانوية لتعزيز الاقتصاد التونسي ودعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم دون إثارة اتهامات بالتدخل السياسي أو النفاق الغربي.

الخاتمة

لم يعد نهج "الديمقراطية أولاً" منطقياً في تونس الاستبدادية بشكل متزايد وفي بيئة مناهضة للمُثل الأمريكية، حيث يتردد حتى شركاء تونس التقليديون في المجتمع المدني الأمريكي في قبول الدعم. وبدلاً من ذلك، أمام واشنطن نافذة ضيقة من الفرص لإعادة توجيه الدعم، وليس تقليصه، بعيداً عن الانتخابات والديمقراطية ونحو أشكال أخرى من الانخراط لكي يتمكن التونسيون في حقبة ما بعد قيس سعيّد من الحصول على الموارد اللازمة للدفاع عن حرياتهم. وتستطيع الولايات المتحدة، بل يجب عليها، أن تستمر في دعم الإصلاح الاقتصادي والنمو، ومنع المزيد من الانحسار في الحيز المدني، والتصدي لانتهاكات الصين وروسيا. وستساعد هذه الإجراءات أيضاً على مواجهة المشاعر المعادية للولايات المتحدة من خلال الإظهار للتونسيين أنه يمكنهم اعتبار الولايات المتحدة شريكاً موثوقاً به.